بعد التحول الكبير في البيئة الاستثمارية بالبلاد

جابر المبارك: لا عذر للشركات الألمانية في عدم الاستثمار في الكويت

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك يلقي كلمته

المبارك وعلي الغانم وخالد الروضان في لقطة جماعية خلال الملتقى الاقتصادي العربي الالماني

كونا: أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن هناك 3 قضايا من الممكن أن تلعب دورا واضحا في رسم المعالم الرئيسية للشراكة الاقتصادية الألمانية الكويتية.

وأوضح المبارك في كلمته بالملتقى الاقتصادي العربي الألماني في دورته الـ21 المنعقدة في برلين أن أولى القضايا تتمثل في أن ما أكدته الكويت من مصداقية عالية في تعاملها مع ألمانيا طوال أكثر من نصف قرن يؤهلها لأن تطمح إلى دور أكبر في الاستراتيجية الألمانية لضمان وثبات التزود بالطاقة.

وأضاف أن زيادة مساهمة الكويت في امدادات النفط لألمانيا تعتبر الطريقة الأسرع لتصحيح الانحراف الشديد في الميزان التجاري بين البلدين.

وأشار في القضية الثانية إلى أن توجه الاستثمارات الألمانية إلى الكويت «مازال شديد التواضع طويل التردد» مؤكدا أنه لا عذر الآن للشركات الألمانية في عدم الاستثمار بعد التحول الكبير الذي شهدته البيئة الاستثمارية في البلاد خاصة أن (رؤية الكويت 2035) تقوم على خطط تنموية طموحة.

وذكر في القضية الثالثة أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في الكويت يجب أن يلعب دور الجسر ذي الاتجاهين في التعاون العلمي والتجاري بين البلدين خاصة بعد ان ثبت عالميا أن أنشطة التعليم والتدريب تعتبر مجالا استثماريا عالي المردود وطويل المدى للطرفين الشريكين على حد سواء.

وفيما يلي نص الكلمة:

«معالي السيد بيتر ألتماير وزير الشؤون الاقتصادية والطاقة في جمهورية ألمانيا الاتحادية

سعادة الدكتور مصطفى أديب عميد السلك الديبلوماسي العربي في برلين

معالي الدكتور بيتر رامزاور رئيس غرفة التجارة العربية الألمانية

سعادة الأخ علي محمد ثنيان الغانم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت

أشعر أن أول ما يفرضه الواجب هو أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الجهات الخمس المشاركة في تنظيم الملتقى الاقتصادي العربي الألماني معربا عن سعادتي بأن ألبي دعوتها لمخاطبة هذه النخبة في ملتقى احتل منذ مولده قبل واحد وعشرين عاما موقعا لافتا على خارطة المنتديات الاقتصادية العربية الدولية لما اتسم به من مستوى رفيع ومصداقية عالية.

ويشرفني أن أنقل إلى هذه الجهات وإليكم جميعا تحيات حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مستذكرا الكلمة التي ألقاها سموه أثناء زيارته الرسمية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في أبريل 2010 حيث أكد أن حرص الكويت على تطوير تعاونها الاقتصادي لا يعدله إلا حرصها على أن يساعد هذا التعاون في ترسيخ قيم السلام والعدل والعطاء الإنساني.

وإني إذ أعرب عن اعتزازي بأن تكون الكويت هي الشريك الرئيسي في الملتقى لأتطلع باطمئنان الواثق في نجاحه في تحقيق غايته ذلك أن المحاور الرئيسية التي تتناولها جلسات الملتقى تفصح عن تفهم عميق لمجالات التعاون الاقتصادي العربي الألماني كما تعكس نظرة سديدة شاملة للدور الذي يمكن أن يلعبه أحد أقوى الاقتصادات العالمية في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة العربية ولعل تركيز هذه المحاور على أهمية المزاوجة بين الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا وتناولها لآليات وشروط التحول إلى الاقتصاد المعرفي ما يكرس مرة أخرى جدية هذا الملتقى وأطروحاته.

منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي كان للكويت دور الريادة العربية في التوجه الاستثماري نحو الشركات الألمانية ومازال هذا التوجه ناشطا وناجحا على مستوى القطاعين العام والخاص ليتجاوز حجم الاستثمارات الكويتية في ألمانيا اليوم ثلاثين مليار يورو موزعة بصورة رئيسية على قطاعات الصناعة والعقار والمصارف.

وعلى المحور التجاري تتمتع المنتجات والتقنيات الألمانية ومؤسساتها بأعلى مستويات الثقة في السوق الكويتية حيث بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى الكويت عام 2017 أكثر من مليار وثلاثمائة مليون يورو مقابل رقم يكاد لايذكر لحجم الصادرات الكويتية إلى ألمانيا والذي يعتمد أساسا على الصادرات النفطية.

ومن جهة أخرى ورغم كثرة الصناعات الضخمة والشركات الكبرى في ألمانيا فإن الاقتصاد الألماني يقوم فعلا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يعمل فيها قرابة 70٪ من قوة العمل الوطنية كما أن التقنيات والمهارات الألمانية في مجالات التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية وتكنولوجيا الطاقة والاقتصاد المعرفي تجعل قوة الاقتصاد الألماني لا تعتمد فقط على مقياس الناتج المحلي الاجمالي بل تزداد رسوخا وتأثيرا بتوازن هذا الاقتصاد وتنوعه وتكامل بنيته وبمردود انفاقه السخي على الأبحاث والتطوير ما أهله ليكون قاطرة الاقتصاد الأوروبي بلا منافس.

وهذه الحقائق مجتمعة تدعونا إلى طرح القضايا الثلاث التالية التي نعتقد أنها ستلعب دورا واضحا في رسم المعالم الرئيسية للشراكة الاقتصادية الألمانية الكويتية:

أولا – إن ما أكدته الكويت من مصداقية عالية في تعاملها مع ألمانيا طوال أكثر من نصف قرن يؤهلها لأن تطمح إلى دور أكبر في الاستراتيجية الألمانية لضمان وثبات التزود بالطاقة خاصة أن زيادة مساهمة الكويت في امدادات النفط لألمانيا تعتبر الطريقة الأسرع لتصحيح الانحراف الشديد في الميزان التجاري بين البلدين.

ثانيا – من الواضح أن توجه الاستثمارات الألمانية إلى الكويت مازال شديد التواضع طويل التردد وإذا كنا سابقا نجد للشركات الألمانية بعض العذر في ذلك فإن من الصعب علينا أن نلتمس لها مثل هذا العذر بعد التحول الكبير الذي شهدته البيئة الاستثمارية في الكويت بمنطلقاتها وتسهيلاتها وبمقوماتها وأطرها القانونية والاقتصادية والتنظيمية خاصة أن (رؤية الكويت 2035) تقوم على خطط تنموية طموحة لتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية وفي طليعتها مجالات الكهرباء والماء والإنشاء وقضايا الصحة والتعليم والتدريب والبيئة ناهيك عن برامج الخصخصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا – بدأ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في الكويت بتقديم خدماته التمويلية والتدريبية على أسس علمية مدروسة برأسمال يقارب 7 مليارات دولار وبتسهيلات ائتمانية تصل الى 80٪ من تكاليف المشروع، وفي اعتقادنا أن هذا الصندوق يمكن بل يجب أن يلعب دور الجسر ذي الاتجاهين في التعاون العلمي والتجاري بين البلدين خاصة بعد ان ثبت عالميا أن أنشطة التعليم والتدريب تعتبر مجالا استثماريا عالي المردود وطويل المدى للطرفين الشريكين على حد سواء.

من الصعب أن نتحدث عن الشراكة التنموية العربية الألمانية دون أن نؤكد على شروطها الأساسية السلام والعدل والحرية وهنا استميحكم عذرا في التوجه إلى هذا الحضور المتميز من مضيفينا لأصارحهم القول بأن هذه الشروط يتعذر تحقيقها بدرجة كافية في الشرق الأوسط ما دام المجتمع الدولي يتعامل مع قضايا هذه المنطقة بقدر مريب من التجاهل ومادامت الأمم المتحدة تخفق مرة بعد أخرى في توفير الحماية للشعوب المضطهدة وهنا أريد أن أتوجه بتحية تقدير وإعجاب إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية لسياساتها الحكيمة والمتميزة في هذا الصدد ولمواقفها الإنسانية الشجاعة تجاه مأساة المهاجرين فقرا ويأسا وتجاه فجيعة المهجرين ظلما وحربا.

إن قوة الدول في مثل هذه الظروف الإنسانية لا تقاس بما تتحكم به من سلاح بل تقاس بمقدار احتكامها إلى الضمير وقد اعتدنا نحن العرب أن نستلهم بإعجاب التجربة الألمانية الفذة في إعادة الإعمار وفي استعادة وحدة الشعب والأرض وها نحن اليوم نستلهم أيضا وبكل إكبار التجربة الألمانية الرائعة في الاستعاضة عن سطوة القوة بسلطة الضمير.

أتطلع بثقة إلى المستقبل وأجد في ملتقاكم ما يشجعني على ذلك.

تحية لكم وشكرا لإصغائكم».

رئيس الوزراء: 3 قضايا ترسم معالم الشراكة الاقتصادية الألمانية الكويتية

1,3 مليار يورو قيمة الصادرات الألمانية الى الكويت خلال 2017

صندوق المشروعات الصغيرة يجب أن يكون جسراً للتعاون التجاري بين البلدين

الغانم: 500 شخصية كويتية وألمانية شاركت في الملتقى

علي الغانم متحدثا

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم في تصريح لـ «كونا» ان الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الذي يعد الاهم من نوعه في ألمانيا اكتسب في دورته هذا العام أهمية خاصة لأن الكويت هي مظلته ولأن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لبى دعوة الحضور مشكورا.

واضاف الغانم «في كل عام تكون دولة عربية مظلة هذا الملتقى وفي هذا العام تم اختيار الكويت لتكون مظلته نظرا للعلاقات المميزة بين ألمانيا والكويت واستنادها الى أساس متين»، مؤكدا عمق هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

واشاد الغانم بالملتقى قائلا ان «حدثا اقتصاديا تشارك فيه اكثر من 100 شخصية اقتصادية كويتية واكثر من 400 شخصية ألمانية لابد ان يكون مهما يحظى بمصداقية على الصعيدين العربي والألماني».

من جانبه، قال مدير غرفة التجارة والصناعة الألمانية فولكر ترايرر «ان تأسيس ممثلية اقتصادية للغرفة الألمانية في الكويت العام الحالي هو دليل واشارة الى اهتمام الغرفة بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الكويت».

واشاد ترايرر بهذه العلاقات قائلا «في وقت تعاني فيه التجارة العالمية من مشكلة الحمائية الاقتصادية نعتبر الكويت دولة معنية ببناء الجسور وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا من جهة ودول المنطقة من جهة اخرى».

بعد استقالة آخرين في فترة سابقة

«المساكن» تنتخب عضوين مكملين

عضو مجلس الإدارة عادل الرومي ترأس عمومية المساكن

انتخبت الجمعية العامة العادية لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري التي عقدت ظهر أمس بنسبة حضور بلغت 78,4٪ عضوين مكملين هما يوسف القطامي وماجد العدواني، وذلك بعد استقالة عضوين سابقين في مجلس الإدارة. جدير بالذكر أن «المساكن» كانت قد أعلنت عن نتائجها المالية خلال الجمعية العامة العادية التي عقدت في 21 مايو الماضي، كاشفة عن تراجع خسائرها بنسبة تجاوزت 62٪ خلال عام 2017.

إلزام «الموانئ» بتعويض «كي جي ال» بـ 24,5 مليون دينار

أعلنت كل من شركة رابطة الكويت والخليج للنقل، وشركة كي جي إل لوجستيك، عن صدور حكما قضائيا لصالح شركة كي جي إل للمناولة التابعة لـ «لوجستيك»، وذلك ضد مؤسسة الموانئ الكويتية. وأكدت الشركتان في إفصاحين على موقع البورصة أمس، أن الحكم جاء بإلزام «الموانئ الكويتية» بتأدية مبلغ قدره 24,5 مليون دينار لصالح «كي جي إل للموانئ».

«ريم العقارية» تنظم مزاداً علنياً في 4 يوليو المقبل

تستعد شركة «ريم» العقارية لتنظيم مزاد عقاري جديد في الرابع من يوليو المقبل لبيع 18 قسيمة سكنية في مواقع مختلفة من منطقة أبوفطيرة السكنية، حيث سيكون هذا المزاد هو الرابع بالنسبة للشركة منذ بداية العام الحالي.

وبهذه المناسبة، دعا مدير ادارة العقارات والمزادات بشركة «ريم» مشاري الصقعبي المواطنين الراغبين في المشاركة بالمزاد الى زيارة مقر الشركة الكائن في مجمع الاوقاف، للتوقيع على عقد دخول المزاد، مصطحبين معهم شيك مصدق بقيمة 10٪ من السعر الابتدائي للقسيمة المرغوب بها باسم «شركة ريم العقارية» خلال أوقات العمل الرسمية.

مشاري الصقعبي

واضاف أن الشركة ستطرح خلال مزادها العلني القادم 18 قسيمة سكنية مساحة كل منها 400 متر مربع، باستثناء قسيمة واحدة فقط مساحتها 500 متر مربع (بطن وظهر وعلى شارع رئيسي وساحة كبيرة)، فيما تمتاز باقي القسائم السكنية المطروحة بالمزاد بمواقعها المميزة، حيث يقع أغلبها على شارعين، بطن وظهر، أحدهما رئيسي او رئيسي داخلي.

وأشار الصقعبي الى ان أسعار القسائم المطروحة تعتبر مناسبة جدا بالنسبة لأسعار السوق العقاري، حيث تبدأ أسعارها الابتدائية من 213 ألف دينار، بينما يبدأ السعر للقسيمة التي تبلغ مساحتها 500 متر مربع بـ 310 آلاف دينار.

وفي ختام تصريحه، أكد الصقعبي حرص «ريم» على طرح العقارات المتنوعة والمشجعة على الشراء بالفترة المقبلة، بما يتناسب مع وضع السوق العقاري من جهة، ووضع المواطن الكويتي من الجهة الاخرى، كما أنها تسعى الى الحفاظ على مكانتها العقارية كشركة رائدة في تقديم الخدمات العقارية المختلفة والتي من بينها خدمة ادارة الاملاك العقارية، وخدمة التقييم والوساطة العقارية وغيرها من الخدمات.

دعوة

ديمه كابيتال dimah capital

يسر مجلس إدارة شركة ديمة كابيتال للإستثمار ش.م.ك. (مقفلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباح يوم الخميس الموافق 2018/7/12 في منطقة الشرق، برج الداو، الدور الأرضي، قاعة الإجتماعات لمناقشة جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية:

1 - تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
2 - تلاوة تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه واعتماد صافي الربح القابل للتوزيع.
3 - مناقشة البيانات المالية المجمعة للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
4 - تلاوة تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
5 - تلاوة تقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
6 - تلاوة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
7 - تلاوة أي مخالفات رصدتها الجهات الرقابية، وأية عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات مالية وغير مالية على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
8 - تلاوة تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والموافقة عليه.
9 - تلاوة تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
10 - إستقطاع نسبة 10% من صافي الأرباح المحققة في السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 للحساب الاحتياطي الإجباري بواقع مبلغ 141,747 د.ك.
11 - مناقشة إستقطاع نسبة 10% من صافي الأرباح المحققة في السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 للحساب الاحتياطي الاختياري بواقع مبلغ 141,747 د.ك.
12 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بنسبة 5% من القيمة الإسمية للسهم بواقع مبلغ إجمالي وقدره 750,000 د.ك وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.
13 - مناقشة صرف مبلغ 30,000 د.ك مكافأة للسادة/أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
14 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والإستثمارية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة وفقاً لأغراضها وتوقيع ما يلزم ذلك من مستندات واتفاقيات.
15 - الموافقة على تفويض مجلس الإدارة لإصدار صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك الصكوك ومدتها وقيمتها الاسمية والعائد عليها وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد اخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
16 - الموافقة على ما تم تقريره من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بإخراج الزكاة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 البالغ قيمتها 91,923 د.ك.
17 - تفويض مجلس الإدارة بالتصرف بأموال الزكاة الشرعية وتحديد أوجه صرفها تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
18 - مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
19 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه على أن يكون من ضمن مراقبي الحسابات المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامية لمراقب حسابات الشركات.
20 - تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
21 - تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ليكون ضمن القائمة المعتمدة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين في السجل الخاص لهيئة أسواق المال للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة مدة التغيير الإلزامية لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي للشخص المرخص له وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال يرجى من المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة، شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - بجانب المستشفى الأميري

للاستفسار: 22955741 (شركة ديمة كابيتال للإستثمار)

مجلس الإدارة

إعلان

ISLAMIC

دعوة لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات رقم 2018/1 لـ"صندوق المركز الإسلامي" المنعقد يوم الأحد الموافق 15 يوليو 2018

يسر شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. ("المركز")، مدير صندوق المركز الإسلامي، دعوة حملة وحداته لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات رقم 1 لسنة 2018 وذلك يوم الأحد الموافق 15 يوليو 2018 الساعة 1:00 ظهراً في مقر مدير الصندوق الكائن في شرق – شارع أحمد الجابر – برج يونيفرسال – الدور التاسع.

جدول الأعمال

1. تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2. الاطلاع على تقرير مدير الصندوق عن نشاط الصندوق ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
3. الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
4. الاطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
5. الاطلاع على تقرير مراقب الاستثمار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
6. الاطلاع على تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
7. الموافقة على تعديل مواد من النظام الأساسي للصندوق.
8. الموافقة على تمديد مدة الصندوق لـ 15 سنة تنتهي في سبتمبر 2033.

*في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، يؤجل الاجتماع إلى يوم الاثنين الموافق 16 يوليو 2018 الساعة 1:00 ظهراً.

(ملحوظة: يرجى العلم بأن نموذج "توكيل حضور اجتماع جمعية حملة الوحدات" متوفر في المقر الرئيسي لمدير الصندوق في الدور الأرضي – مبنى الدعيج – ش. مبارك الكبير – مقابل بورصة الكويت، على أن يتم إرساله إلينا قبل ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاجتماع.)

info@markaz.com
+ 965 2224 8000 | markaz.com

المركز MARKAZ

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. | إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية